كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـــر

مـــجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع ٢٠٢٣م

أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة

The Impact Of Climate Change On Sustainable Development

الدكتـــــور

هيثم عيسي عليوه زهران

مدرس القانون بمعهد الجزيرة العالي
للحاسب الآلي و نظم المعلومات الإدارية

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة

The Impact Of Climate Change On Sustainable Development

الدكتـــــور

هيثم عيسي عليوه زهران

مدرس القانون بمعهد الجزيرة العالي
للحاسب الآلي و نظم المعلومات الإدارية

أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة

هيثم عيسي عليوه زهران
قسم الاقتصاد والمالية العامة، أكاديمية الجزيرة للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني: hzahran029@gmail.com

ملخص البحث:

تناول هذا البحث أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة و ذلك في فصلين ، الفصل الأول فيتناول الملامح العامة للسياسة البيئية و ينقسم هذا الفصل إلي مبحثين ماهية السياسة البيئية و دور القانون في تطبيق السياسة البيئية .

تم تقسيم المبحث الأول إلي خمسة مطالب تعريف السياسة البيئية و مميزات السياسة البيئية و أهداف السياسة البيئية و مفهوم الاشتراطات و المعايير البيئية الدولية ، تناول المبحث الثاني دور القانون في تطبيق السياسة البيئة تم تقسيمه إلي أربعة مطالب هي دور القوانين و اللوائح الوطنية في الحماية البيئية ،و دور الاتفاقيات الدولية في الحماية البيئية ،و العلاقة بين المنظمات الدولية و المعايير البيئية الدولية، و أثر المعايير البيئية علي القدرة التنافسية .

أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه إلي مبحثين هما أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي و أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية

أما المبحث الأول فقد انقسم إلي سبعة مطالب ، أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي ، أثر التغيرات المناخية علي التجارة الدولية، و أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة، و آثار مجهودات التكفل بحماية البيئة علي النمو الاقتصادي ، و أثر الضرائب البيئية علي تحقيق التنمية المستدامة ،و العلاقة بين السياسة البيئية و القدرة التنافسية للدول ، إطلالة علي بعض جهود حماية البيئة في مصر .

وأما المبحث الثاني فقد تم تقسيمه إلي خمسة مطالب و هي أثر الاستثمار الأجنبي علي البيئة المناخية ،و أثر النمو الاقتصادي علي البيئة المناخية ، و دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ،و العلاقة بين التحديات الاجتماعية و التحديات البيئية ،و أثر تغير المناخ علي التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، التنمية المستدامة، السياسة البيئية، الحماية البيئية، التجارة الدولية، القدرة التنافسية، النمو الاقتصادي، المعايير البيئية.

The Impact Of Climate Change On Sustainable Development

Hitham Eissa Eilwa Zahran
Department of Economics and public finance, El Gazeera Computers and management information systems, Cairo, Egypt.
E-mail: hzahran029@gmail.com

Abstract:

This research dealt with the impact of climate change on sustainable development in two chapters. The first chapter deals with the general features of environmental policy. This chapter is divided into two sections, which are the nature of environmental policy and the role of law in applying environmental policy.

The first topic dealt with the nature of environmental policy, and I divided it into five demands, which are the definition of environmental policy, the characteristics of environmental policy, the objectives of environmental policy, and the concept of international environmental requirements and standards. The second topic also dealt with the role of law in the application of environmental policy. And I have divided it into four demands, which are the role of national laws and regulations in environmental protection, the role of international agreements in environmental protection, the relationship between international organizations and international environmental standards, and the impact of environmental standards on competitiveness.

As for the second chapter, it dealt with the effects of climate changes. This chapter is divided into two sections, namely the impact of climate changes on economic growth and the impact of economic development on the climatic environment.

Keywords: Weather Changes, Sustainable Development, Environmental Policy, Environmental Protection, International Trade, Competitiveness, Economic Growth, Environmental Standards.

المقدمة

يعد تغير المناخ أحد أهم القضايا البيئية علي المستويين الوطني و العالمي ، نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر اقتصادية و اجتماعية و بيئية ، و التي لها تأثيرات علي التنمية المستدامة ، و لا شك أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ، و منذ سنوات مضت كانت التنمية ترتكز علي قضايا الرفاهية الاجتماعية في الخمسينات و علي تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ، ثم علي الحد من الفقر ، و تلبية الحاجات الأساسية في السبعينات ، ثم ظهر مفهوم و مصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي علي التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يقوم علي السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي علي الإنسان و علي الموارد الطبيعية و علي البيئة .

و لا شك أن اجراءات حماية البيئة تؤثر علي القدرة التنافسية بين الدول ، و ذلك من خلال القيود التي تفرضها علي الصناعات الملوثة للبيئة ، و هو ما يكون له آثار عديدة علي الإنتاج و الدخل القومي ، و البطالة .

فروض البحث

١ -تتضمن السياسات البيئية تحديد الأهداف ووضع المقاييس المختلفة لنوعية البيئة ، و اقتراح السياسات المناسبة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف .

٢ - إن المشاكل البيئية تواجه من خلال سياسات بيئية دولية ، إلا أن هذه السياسات تنطوي علي مضامين و أبعاد اقتصادية مهمة بالنسبة لاقتصاديات الدول التي أخذت بها .

٣- تتشكل السياسات البيئية من خلال الاتفاقيات دولية التي تم التفاوض و التوقيع عليها من قبل حكومات الدول و التي تتمثل في بعض الاتفاقيات الثنائية ، و في بعض الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف .

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته فيما يلي :

١ -تلقي الدراسة الضوء علي واحدة من القضايا الخطيرة التي أفرزتها حركة التقدم المعاصر بالاهتمام بالمشكلات البيئية باعتبارها ظاهرة حديثة العهد نسبياً .

٢ -تلخيص المشكلات الاقتصادية للتلوث البيئي و التغيرات المناخية .

٣- التعرف علي أهم العوائد الناتجة من المحافظة علي البيئة و المناخ .

أهداف البحث

١ -التعرف علي مشكلات التلوث البيئي و التغيرات المناخية .

٢ -تحديد الجهود المبذولة للحفاظ علي البيئة .

٣- دراسة العائد من الحفاظ علي البيئة و المناخ .

٤ -الوصول إلي أفضل الطرق للمحافظة علي البيئة و المناخ .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث فيما يلي :ـ

١ -مدي الحاجة إلي الحفاظ علي البيئة و المناخ .

٢ -مدي تعارض الحفاظ علي البيئة و المناخ مع التنمية الاقتصادية .

٣- تنافس المجتمعات في وضع خطط تنموية اقتصادية بما يؤدي في بعض الأحيان إلي الإضرار بالبيئة .

منهج البحث

تعتمد الدراسة علي معرفة أثر المحافظة علي البيئة و المناخ في تحقيق التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال المزج بين المنهجين الاستنباطي و الاستقرائي ، و شرح لأهم السياسات البيئية للوصول إلي أهم النتائج العملية لهذه الدراسة بهدف إيجاد استنتاجات تسهم في تطوير الواقع و تحسينه .

الدراسات السابقة

١ـصناعة السياسة البيئية في مصر دراسة للدكتورة سلوي شعراوي جمعة عام ١٩٩٧

وتتناول الدراسة عملية صناعة السياسة البيئية في مصر منذ بداية نشأتها في بداية الثمانينات وحتى ظهور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

٢ـ دراسة: ليلى مصطفى كمال الدين عام ٢٠١٠

بعنوان " تصميم وإدارة السياسة العامة في مجالات الحفاظ على البيئة": دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر. (من السبعينات إلى وسط التسعينات)

٣ـ دراسة مدحت محمد الرفاعي عام ٢٠١١

بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء في جمهورية مصر العربية:".

٤ـ دراسة: عبد الحميد رضوان عبد الحميد عيسى: عام ٢٠١٠

بعنوان إعداد الحسابات القومية الخضراء في دولة الإمارات العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة

خطة البحث

يتناول هذا البحث أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة

و ذلك في فصلين و هما :

الفصل الأول : الملامح العامة للسياسة البيئية

المبحث الأول : ماهية السياسة البيئية

المبحث الثاني : دور القانون في تطبيق السياسة البيئية

الفصل الثاني : الآثار المترتبة علي التغيرات المناخية

المبحث الأول : أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية

الفصل الأول
الملامح العامة للسياسة البيئية

تمهيد و تقسيم

يتناول هذا الفصل الملامح العامة للسياسة البيئية و ينقسم إلي مبحثين و هما

المبحث الأول : ماهية السياسة البيئية

المبحث الثاني : دور القانون الدولي في تطبيق السياسة الدولية و ذلك علي النحو التالي

المبحث الأول
ماهية السياسة البيئية

تمهيد و تقسيم

يتناول هذا المبحث ماهية السياسة البيئية و ذلك في المطالب الآتية

المطلب الأول : تعريف السياسة البيئية

المطلب الثاني : مميزات السياسة البيئية

المطلب الثالث : أهداف السياسة البيئية

المطلب الرابع : مفهوم الاشتراطات و المعايير البيئية الدولية

المطلب الخامس :أسباب اختلاف الاشتراطات البيئية بين الدول

المطلب الأول
تعريف السياسة البيئية

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا، وانما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتحليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث .[١]

المطلب الثاني
مميزات السياسة البيئية

إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تفتح الطريق أمام إحداث وعي وثقافة بيئية لدى المجتمع، و هي ايضا هي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، وتربط كلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع صديقة للبيئة والإنسان ،و تمكن المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير

---

(١) حسن شحاته ، التلوث البيئي فيروس العصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .

التقنية المتواجدة، وتعطي الضوء الأخضر أمام إدخال آليات جديدة، وكذلك تتقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة في نظم جماعية مهتمة بالبيئة ،[١] و يعد من أهم مميزات السياسة البيئية :-

١ -الواقعية أي التعامل مع المشكلات البيئية و القواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات .

٢ - إظهار الأهداف البيئية المختلفة علي كافة المستويات الرسمية المحلية و العالمية.

٣- تعمل السياسات البيئية علي التوافق و التكامل بين مختلف السياسات المختلفة المستخدمة في المحافظة علي البيئة في كافة المجالات .

٤ - تعمل السياسات البيئية علي أن تكون مرشدة و معدلة للسلوك البشري سواء علي المستوي الفردي أو الجماعي في كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية بحيث تحقق القناعة بالبيئة و الحفاظ عليها .

٥ - تعتمد السياسات البيئية علي أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ ترتكز في الأساس علي الردع الذاتي و الالتزام الطوعي ، و ليست فقط أدوات الردع الرسمي .

٦ - تعمل السياسات البيئية علي إيجاد أطر تشريعية تدعم هذه السياسات و تعطي لها الاستمرارية و آليات التنفيذ و المتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام ، علي أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنفيذها بما يفسر التطبيق العملي

---

(١) بودريع الصالحة، دور السياسات البيئية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية علي حماية البيئة ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد ١٧ ، ص ١١٠ .

للسياسات البيئية، مع عدم إصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة .[١]

المطلب الثالث
أهداف السياسة البيئية

تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الامكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الانسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث.

إن السياسة البيئية بارتباطها الوثيق مع الثقافة البيئية لها أهداف جوهرية أساسية. والأهداف الجوهرية يمكن حصرها بالنقاط الرئيسية التالية:[٢]

١ – ضرورة الوعي بالعوامل البيئية المتعلقة بحماية وحفظ صحة و حياة الانسان

٢ – ضرورة العمل علي إيجاد التوازن بين العناصر الاجتماعية و الاقتصادية والبيولوجية المتفاعلة في البيئة .

٣– حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر جزء رئيسي من النظام البيئي و في الوقت نفسه كأساس للتواجد و المعيشة للإنسان والحيوان و النبات و لمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الانساني.

٤ – تدعيم اتخاذ القرارت المناسبة المتعلقة باستراتيجيات الحفاظ علي البيئة .

---

(١) المرجع السابق ، ص١١٠

(٢) بيزيد يوسف ،"الثقافة البيئية المهام و الأبعاد" ، رابطة الفكر و الإبداع ، ولاية الوادي ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ،ص ١١١ .

٥- العمل على حفظ و ترسيخ و توسيع فضاءات حرة ،و ذلك لخدمة الأجيال المستقبلية و أيضاً بهدف الحفاظ على التنوع البيئي الحيوي و الأماكن الطبيعية.

١- استبدال المصادر الاحفورية بمصادر الطاقة البديلة.

أما الأهداف الثانوية للسياسة البيئية فتنحصر بحل المشكلات الآتية [١]

١- الإدارة المتكاملة للمخلفات و المواد الخطرة و المواد الكيمائية

٢- حماية الصرف الصحي

٣- نظافة الهواء

٤- تجنب الضجيج

٥- مكافحة التصحر و إنقاذ المنظر الطبيعي العام من الهلاك الناتج عن التلوث البيئي .

(١) علي دريوس ، الحوار المتمدن ، المحور الطبيعة، التلوث ، و حماية البيئة و حماية نشاط حركات الخضر ، العدد ٩٥٦ ،٢٠٠٤/ ٩/ ١٤.

المطلب الرابع
مفهوم الاشتراطات و المعايير البيئية الدولية:

تعرف الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية علي أنها تلك التدابير التي ينبغى الالتزام بها، ويمكن أن يكون المعيار اختيارياً أو إلزامياً، ومن الناحية القانونية تبقى المعايير طواعية إلى أن تصبح إلزامية عند اعتمادها كنظام فنى تفرضه الحكومات محلياً أو دولياً، ومن الشروط الأساسية لشفافية فعالية المعايير إشعار الشركاء التجاريين بها وتوزيع المعلومات بشفافية على المعنيين، وتقوم منظمة التجارة العالمية بإلزام الدول بتبليغ المنظمة بأى معيار يقترح اعتماده؛ لما في ذلك من آثار على التجارة ؛مما يتيح للأعضاء طلب تغييرات أو توضيحات في المعيار المقترح.[١]

وتنقسم المعايير البيئية إلى نوعين:-[٢]

١- النوع الأول يتعلق بنوعية البيئة حتى تحافظ على عناصرها الأساسية بإستخدام العديد من الأدوات منها ما يتعلق بالاستهلاك ومنها يتعلق بالإنتاج.

٢- النوع الثاني يتعلق بإستخدام طرق محددة مختلفة لخفض التلوث، وطرق أخرى تتعلق بأسلوب الإنتاج، وتستهدف جميعها حماية البيئة من الأضرار أو تحقيق أغراض تجارية حيث تستخدم كإجراءات حمائية مقنعة حفاظاً على ميزة نسبية معينة.

و تركز المعايير البيئية المتعلقة بالمنتجات على الشروط التى ترتبط بعملية الإنتاج وتحليل دورة المنتج يبدأً من طريقة الحصول عليها، بالإضافة إلى عملية الإنتاج

---

(١) سناء عبد الغني ، "دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية علي تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية " ، المعهد العالي للدراسات المتطورة – القطامية ، مجلة السياسة و الاقتصاد ، ٢٠٢٢ .

(2) process and production methods conceptual fram work and consideration on use of based trade .3 measures www.oiilsoesd .org p 9.

والإجراءات المرتبطة بتطبيق هذه الشروط، وتشمل المعايير البيئية الخاصة بعملية التعبئة والتغليف للمواد التى يعاد تدويرها مع تحديد الحدود القصوى المسموح بها للرواسب المتبقية من المبيدات والأصباغ وغيرها من المواد الضارة بالبيئة، التى يمكن أن تسري للتربة ويكون لها أثاراً ضارة على صحة الإنسان.

أنواع الاشتراطات و المعايير البيئية:

ويقصد بالمعايير أو الاشتراطات البيئية تلك الشروط الواجب توافرها في المنتجات بهدف ضمان عدم تلويثها للبيئة،و التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها.

١ـ معايير واشتراطات نوعية البيئة:

وهى التي تعين الحدود القصوى للتلوث التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، ويتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.[١]

٢ـ معايير واشتراطات الانبعاث:

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على طرق الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوى الحرارية.[٢]

---

(١) عبد العزيز مخيمر ، " دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي ، ١٩٩٦، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٧ .

٣ـ معايير واشتراطات العمليات والإنتاج:

وهي التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها، كما تشتمل أيضا على نسب الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.[١]

٤ـ معايير واشتراطات المنتجات:[٢]

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستلهكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن هذه المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظراً لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي.

وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلى:

أ- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.

ب-القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف.

ج- مستويات الملوثات المنبعثة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.

---

(١) عبد الخالق السيد أحمد ، "السياسة البيئية و التجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ن القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٦ .

(٢) د. السيد أحمد عبد الخالق ، " السياسة البيئية و التجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية و التجارة الدولية " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠، ص ٧٩ .

د- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.

هـ- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

المطلب الخامس
أسباب اختلاف الاشتراطات البيئية بين الدول

١ـ مستوى وطبيعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة:

يؤدي وجود التباين فى التفضيلات الاجتماعية لكل دولة الناتج عن اختلاف مستويات الدخول بين البلدان وأيضاً مستويات التعليم إلي اختلاف الاشتراطات البيئية بين الدول بعضها البعض ، فعلى سبيل المثال ما يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، وهذا ما يفسر تمسك بعض الدول وتساهل البعض الأخر في الالتزام بتطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية.(١)

٢ـ الأهداف التى تسعى إليها كل دولة:

قد يكون الهدف لدى الدولة بيئياً بحتاً للحفاظ على البيئة بغض النظر عن أي مكاسب مادية، وقد يكون اقتصادياً أيضاً للتأثير على التجارة الدولية في محاولة للسيطرة وزيادة القدرة التنافسية للدولة أو للحصول على دخل مالى أعلى.(٢)

٣ـ التأثير على البيئة ومستويات الأضرار التى لحقت بالبيئة:

كلما كانت الأضرار كبيرة ومؤثرة بيئياً كلما أصبحت الدولة في أشد الحاجة إلى اتخاذ اجراءات سريعة ومشددة لحل مشكلة التدهور البيئى والحد من الأضرار قدر المستطاع.(٣)

٤ـ قدرة الدولة التنظيمية:

و هو يعنى إمكانيات الدولة على الرصد والمراقبة من أجل ضمان تنفيذ السياسات البيئية التى أقرتها الدولة، وهذا يتوقف على قدرة وإمكانيات الدولة ،سواء البشرية من

---

(١) كمال ديب ، " دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، مدخل بيئي ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٩ .

عمالة مؤهلة لذلك، أو المالية، أو وجود تكنولوجيا متقدمة للمساندة فى هذه العملية من رصد ومراقبة وتصحيح.[١]

٥ـ مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى بالدولة:

حيث أنه كلما تدخلت الدولة في النشاط الاقتصاد يبشكل أكبر كلما زاد اعتمادها على الأساليب التنظيمية للسوق ،وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادى كلما زاد اتجاهها نحو ترك السوق للأساليب الاقتصادية وقوى العرض والطلب.[٢]

٦ـ قدرة التمثيل الطبيعية للدولة:

يقصد بها قدرة الدولة على تحويل النفايات والمخلفات وجعلها غير ضارة بيئياً وهذا يتوقف على حجم الموارد الطبيعية القادرة على التجدد تلقائياً التى تمتلكها الدولة.

يمكن إجمال ماسبق في أن الاشتراطات والمعايير البيئية هى مجموعة من اللوائح والقوانين والإجراءات التى تستخدمها الدول المختلفة للحفاظ على البيئة من التلوث ومصادره المختلفة، حيث يمكن أن تستخدمها الدولة كوسيلة ناجحة للحفاظ على صناعات الدول المحلية لمنتجاتها ضد السلع المستوردة، وذلك عن طريق التشدد فى استخدامها مما يجعلها عائق أمام السلع المستوردة من خارج البلاد التى لا تطبقها وبالتالى فهى تؤثر بشكل كبير على التجارة الدولية وقد تفيد دول بعينها دون الأخرى وفقاً لمدى الالتزام بها.[٣]

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٩ .

المبحث الثاني
دور القانون في تطبيق السياسة البيئية

تمهيد و تقسيم

يتناول هذا المبحث دور القانون في تطبيق السياسة البيئية و ذلك في المطالب الآتية

المطلب الأول : دور القوانين و اللوائح الوطنية في الحماية البيئية
المطلب الثاني : دور الاتفاقيات الدولية في الحماية البيئية
المطلب الثالث : العلاقة بين المنظمات الدولية و المعايير البيئية
المطلب الرابع : أثر المعايير البيئية علي القدرة التنافسية

المطلب الأول
دور القوانين و اللوائح الوطنية فى الحماية البيئية

لقد توالت صدور القوانين المجرمة لمختلف الأنشطة الملوثة للبيئة ، و وضع العقوبات المقررة لها ، و هذه الجرائم تعتبر حديثة نسبياً ، لأن أضرارها مستجدة علي الإنسان و البيئة ، فهي لم تظهر إلا منذ فترة قصيرة مقارنة بالجرائم الطبيعية و التي لا تتغير بتغير الزمان و المكان .[١]

و لقد توالت التشريعات و القوانين التي تعمل علي توفير الحماية البيئية و من ذلك ما ينص عليه دستور البحرين :"كل الموارد الطبيعية و ما تدر به من مداخل ملك للدولة ، و تضمن الدولة حفظها و حسن استغلالها ، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة و الاقتصاد الوطني "[٢]

أما الدستور البرتغالي فقد نص علي أنه " لكل شخص الحق في بيئة سليمة و متوازنة كما أن عليه واجباً في الدفاع عنها "[٣]

---

(١) محمد عباس، الآليات القانونية لمكافحة الجرائم البيئية الماسة بالبيئة البرية ،أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق ،ـ جامعة الجزائر ، ٢٠١٧-٢٠١٨،ص ١٠٠

(٢) المادة ١١ من دستور البحرين

(٣) المادة ٦٦ من الدستور البرتغالي لسنة ١٩٧٦ .

كما تضمن الدستور الجزائري الإقرار في الحق ببيئة سليمة[١]، و لقد تطرق المشرع لأهمية الحفاظ علي البيئة في التعديل الدستوري الصادر في ٢٠١٦ ،مؤكداً علي حق الشعب الجزائري في التمسك بخياراته ،و العمل علي بناء اقتصاد منتج و تنافسي في إطار التنمية المستدامة و الحفاظ علي البيئة، ولقد بلغت مجموع النصوص القانونية و التنظيمية البيئية في الجزائر حوالي ٤٠٠ نصاً ، و هو ما يعد دليلاً علي الاهتمام الكبير بحماية البيئة في شتي مظاهرها و عناصرها المختلفة . [٢]

و لقد تعددت التشريعات المصرية المتعلقة بالبيئة بين نصوص دستورية و قوانين و قرارات جمهورية ، و قرارات لمجلس الوزراء ، و قرارات وزارية لوزرات البيئة و الصحة و السكان و غيرها ، و منها قانون البيئة رقم ٤ الصادر سنة ١٩٩٤ و الذي تناول حماية المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية ،و ما تحتويه من مواد و ما يحيط به من ماء و هواء و تربة ، و تضمن بعض العقوبات منى هذا القانون علي أنه " مع عدم الإخلا بأي عقوبة ينص عليها آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بالحبس ، و بغرامة لا تقل عن خمسة الآف جنيه و لا تزيد عن خمسين ألف جنيه ، أو بأحدي هاتين العقوبتين "[٣]

و منها القانون الخاص بحماية نهر النيل من التلوث عام ١٩٨٢ ، و قانون للمحميات الطبيعية عام ١٩٨٣ ، و القانون المتعلق بنظافة الطرق و الشوراع الصادر عام ١٩٥٣ .

---

(١) محمد معيفي ،آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري ،رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،٢٠١٣-٢٠١٤ ، ص ٦٠

(٢) بو سراج زهرة ، قانون البيئة و التنمية المستدامة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باجي مختار، الجزائر ، عنابة ، ٢٠٢٢، ص ٤٧ .

(٣) المادة ٨٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

المطلب الثاني
دور الاتفاقيات الدولية في الحماية البيئية

الاتفاقيات البيئية الدولية هي وسائل تعاونية للحماية و المحافظة علي الوارد البيئية و مراقبة التلوث العابر للحدود ، و هي جهودُ موجهة نحو التأثيرات الإنسانية علي البيئة .و هي تتضمن معاهدات و اتفاقيات و تعديلات حول المحافظة علي البيئة .[١]

تعد الاتفاقيات الدولية من أفضل الوسائل نحو إرساء دعائم قانون حماية البيئة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها الطبيعة الدولية لمشكلة البيئة، والتي تقتضي التعاون والجهود الجماعية لحلها، ومنها أيضا وجود المنظمات الدولية العامة والمتخصصة، التي تعمل على تقديم عون حقيقي في مجال إعمال قواعد حماية البيئة كالمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٢].

ومن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة نذكر الاتفاقية الدولية المبرمة في بروكسل عام ١٩٦٩ والمتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات كوارث التلوث بالبترول، واتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات والمواد الأخرى، كذلك اتفاقية جينف لعام ١٩٧٩ المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود، واتفاقية فينا لعام ١٩٨٥ الخاصة بحماية طبقة الأزون، كما نذكر اتفاقية باريس لعام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية تراث العالم الثقافي والطبيعي.[٣]، و معاهدة ريو

---

(1) Ronald B. Mitchell, International Environmental Agreements: A Survey of Their Features, Formation, and Effects, Annual Review Environmental Resources, Vol. 28, 2003,p 432.

(٢) عمر سعد عبد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩ .

دي جانيرو المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمبرمة في عام ١٩٩٢ ومن أهم المبادئ التي جاءت بها هذه المعاهدة:

- إبراز المسؤولية المشتركة للدول وضرورة التعاون من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- إلتزام الدول في إشراك المواطنين في الإطلاع على معلومات متعلقة بالبيئة.

- إلتزام الدول بوضع تشريعات متعلقة بالبيئة.

كما انعقدت قمة جوهانسبورغ من ٢٦ أوغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي ضمت روؤساء الدول وممثلي المنظمات الغير الحكومية، وخلصت هذه الندوة إلى أن ضمان التنمية المستدامة يتحقق من خلال تطوير نوعية حياة لائقة لكل شعوب المعمورة.

و يؤدي تأسيس الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة و خاصة متعددة الأطراف منها دوراً هاماً في تشكيل القانون الدولي للبيئة ، و تعطي التقديرات وجود أكثر من ٥٠٠ معاهدة دولية ، منها ٣٢٣ ذات طابع إقليمي ، و يرجع تاريخ ظهور ٦٠٪ منها إلي فترة ما بعد ١٩٧٢ السنة التي عقد فيها مؤتمر ستوكهولم .[١]

و بالرغم من أن الاتفاقيات الدولية لها دور في إنشاء قواعد القانون الدولي البيئي إلا أنها لا تخلو من السلبيات و منها :[٢]

١- لا توجد اتفاقية دولية تضع قواعد لحماية البيئة بوجه عام ، و إنما تعالج نوعاً من أنواع التلوث البيئي أو الأخطار التي تهدد التوزان الأيكولوجي للبيئة الطبيعية فقط .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢) د. أحمد دسوقي محمد اسماعيل ، الإدارة الدولية لقضايا البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ١٤٧ ، السنة الثامنة و الثلاثون ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ١٩٢ .

٢- هناك اتفاقيات لم تشتمل علي التزامات و إنما اشتملت علي توصيات .

٣- علي الرغم من أهمية الاتفاقيات الدولية كمصدر من مصادر القانون الدولي ، إلا إن عدد الدول التي تصادق عليها و تنضم لها يكون ضئيلاً .

دور الاتفاقيات الدولية في إرساء قواعد المسؤلية:-

تعتبر الاتفاقيات الدولية من أهم مصادر القانون الدولي و التي ذكرتها المادة ٣٨/ ١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بقولها وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، و هي تطبق في هذا الشأن :الاتفاقيات الدولية العامة و الخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة ، و المعاهدات غير كافية كمصدر للقانون البيئي ، نظراً لفارق التوقيت بين التوقيع عليها و دخولها حيز النفاذ .[١]

و من بين هذه الاتفاقيات

الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف و منها

اتفاقية المسؤلية تجاه الغير في مجال الطاقة النووية :

تعتبر اتفاقية باريس أول آلية تعمل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، حيث أبرمت اتفاقية باريس بشأن المسؤلية المدنية في مجال الطاقة النووية و قد أبرمت في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٠ بباريس و دخلت حيز النفاذ في ١ أبريل ١٩٦٨ بإيداع خمسة من أعضائها وثائق التصديق بها.[٢]

---

(1) Peter H. Sand, Institutions for Global Change: Whither EnvironmentalGovernance, Fifth Talloires Seminar on International Environmental Issues, 14 18 May 1989

(٢) وائل أبو طه : الضرر النووي (المفهوم و شروط التحقق) – دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية –مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و القانونية ، المجلد ١٣ ، العدد ٢، دسمبر ٢٠١٦ ، ص ٩٥ .

ومن أهداف هذه الاتفاقية إيجاد توازن في المصالح يضمن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بالإضافة إلي أنها قررت تعويض المتضررين من الحوادث النووية .

الاتفاقية المتعلقة بمشغلي السفن النووية

أبرمت هذه الاتفاقية في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٢ ببروكسل و صادقت عليها ١٧ دولة و هي بلجيكا و أيرلندا، و الصين ، و ليبيريا ، و كوريا و ماليزيا و مصر و البرتغال و الفلبين و الهند وموناكو و يوغسلافيا و إندونسيا و بنما و هولندا التي وقعت عليها في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٨ ، و إنضمت إليها مدغشقر في ٢٣/ ٧/ ١٩٦٥ ، و الكونغو في ١٧/ ٧/ ١٩٦٧ ، و قد أقرت الاتفاقية نظاماً خاصاً للأضرار الناتجة عن استخدامات الأنشطة النووية في تسيير السفن في البيئة البحرية.

و تتميز هذه الاتفاقية عن سابقاتها في أنها أدركت مدي الخطورة للأنشطة الضارة الناجمة عن تشغيل السفن النووية[1]

الاتفاقيات الثنائية

تقوم الدول عادة بتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض بصورة ثنائية وفقاً لمقتضيات مبدأ السيادة و المعاملة بالمثل و التعاون الدولي و حسن الجوار ، و ترتبط مفاهيم هذه الاتفاقيات بمبدأ المسؤلية عن الأعمال الضارة ، و لقد كان العمل علي حماية الأنهار التي تمر علي أكثر من دولة ، أو حماية الأنهار و البحيرات التي تمر علي الحدود الفاصلة بين دولة أو أكثر ، من أهم القضايا التي تهتم بها الاتفاقيات الثنائية، ولقد بلغت الرغبة من الدول في حماية الإنهار المشتركة بينهما إلي وضع التزامات

(1) American journal of international Law, vol75, p268.

علي الأفراد و الشركات الخاصة العاملة في تلك الأنظمة المتعلقة بالأنهار و البحار بالامتناع عن أي عمل من شأنه تلويث المياه .[١]

كما ركزت بعض الاتفاقيات علي نصوص واضحة و قاطعة فيما يتعلق بتلويث الأنهار ، و من بينها المعاهدة المبرمة بين هولندا و ألمانيا الاتحادية في ٨/ ٤/ ١٩٦٠، و التي أشارت في مادتها ٥٨ علي وجوب أن يتخذوا في أقاليمهم ما يدعم الإجراءات اللازمة لحماية مصالحهم المتبادلة و أن يتخذوا كل الإجراءات اللازمة لمنع تلوث المياه .[٢]

الاتفاقيات الدولية لتغير المناخ:

ظلت قضية تغير المناخ والآثار الناجمة عنه أحد أبرز اهتمامات المجتمع الدولي. ولقد اختلفت مواقف الدول بشأن آليات تنظيمها تبعا لمصالحها وطموحاتها التصنيعية وحاجتها للطاقة الأحفورية، إلى أن تم إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ والبروتوكولات والاتفاقات المكملة لها حتى الآن،مثل برتوكول كيوتو وتعديل الدوحة عليه، ومونتريال، واتفاقية باريس لتغير المناخ. تهدف مجمل هذه الترتيبات التعاقدية إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة إلى المستوى الذى لا يؤثر سلبا على قدرة النظم البيئية الطبيعية على التكيف والحفاظ على مستودعات هذه الغازات. [٣]

---

(1) Bellengerjacques , la pollution en international la responsabilité pour les dommagescausés par la pollution transfrontière, Lausanne, 1975, p 22.

(2) U.N recueil des traites, vol 509, p20.

(٣) د. سحر مصطفي حافظ ، الإطار التشريعي و آليات تحقيق الحياد المناخي ، مجلة السياسة الدولية ،١٠-١١-٢٠٢٢ .

المطلب الثالث

العلاقة بين المنظمات الدولية و معايير البيئة الدولية[١]

دور المنظمات الدولية في حماية البيئة

تلعب المنظمات الدولية دوراً هاماً في حماية البيئة ، حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض ، وتمتلك هذه المنظمات العديد من الوسائل مثل الدعوة إلي الاتفاقيات والإشراف عليها ، و إعدادها ، و إجراء الدراسات و الأبحاث اللازمة ، و تبادل البرامج ، وإصدار المعايير المناسبة لحماية البيئة ، و أخيراً إصدار التوصيات و القرارات و اللوائح و التوجيهات وإنشاء الأجهزة اللازمة لذلك ، و من هذه المنظمات

منظمة الصحة العالمية:

تهتم منظمة الصحة العالمية بتقييم الآثار لعوامل التلوث والمخاطر الأخرى في الهواء و التربة والغذاء وبيئة العمل، ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.[٢]

منظمة الأغذية و الزراعة:

تهتم منظمة الأغذية و الزراعة بوضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية الإنسان والتربة والأغذية من التلوث، بواسطة بقايا مبيدات الآفات أو عن طريق مواد التعبئة الغذائية المساعدة في حفظها، لذلك أبرمت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة ،منها التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة و المؤسسات ، سواء علي الصعيد الدولي أو الوطني .[٣]

---

(١) د. عبد المطلب بيصار ، "المعايير البيئية و أثرها علي القدرة التنافسية للمؤسسات" ، ٢٠٢٠ ، ١٤٨ .

(٢) عدنان محمد عبد الوهاب ، معمر رتيب عبد الحافظ ، علاء عبد الحفيظ محمد ، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ،مجلة الحوث و الدراسات الأفريقية و دول حوض النيل ، جامعة أسوان ، المجلد (٤) ، العدد (١) ، العدد يناير ٢٠٢٢ م ، ٢٧٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

منظمة العمل الدولية:

وتهتم بوضع المستويات الدولية لحماية العمال في بيئة العمل من مخاطر التلوث والضوضاء والآهتزازات، و تأخذ هذه المستويات صور اتفاقيات أو توصيات يصدرها مؤتمر العمل الدولي.[١]

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

وتقوم بوضع المواصفات القياسية العالمية لإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي، من خلال ما يعرف بمعايير الإيزو ١٤٠٠٠ ISO ، والتي تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور في نظام حماية البيئة، مع عمل توازن مع الاحتياجات الاقتصادية.[٢]

---

(١) عدنان محمد عبد الوهاب ، معمر رتيب عبد الحافظ ، علاء عبد الحفيظ محمد ، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

المطلب الرابع
أثر المعايير البيئية علي القدرة التنافسية[١]

مفهوم القدرة التنافسية للدول[٢]

رأى Aldington بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Lodge and Scott وهو "إن التنافسية لدولة ما هي قدرتها على إيجاد وإنتاج و توزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده".

إذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها "قدرة الدولة على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية"، فان التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، و سرعة إيصال المنتج إلى السوق، و بسعر معقول، بحيث أن المشتري لديه الرغبة في شرائها في أي مكان في العالم.

تتمركز بعض التعاريف أساسا على ميزان المدفوعات، وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية ،لتقييم ما إذا كان نسبة ما تولده الدولة من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه، و ما إذا كان للدولة القدرة على الحفاظ على حصص لها في الأسواق، و في الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى ، وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

---

(١) المرجع السابق ص ١٥١ – ١٥٢.

(٢) وديع محمد عدنان ، " القدرة التنافسية و قياسها " ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الرابع و العشرون ، السنة الثانية ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ .

مفهوم القدرة التنافسية من وجهة نظر القطاع الصناعي[١]

يمكن تعريف التنافسية على مستوى القطاع على أنها " قدرة الشركات في قطاع صناعي معين في دولة ما علي تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية ، دون الاعتماد علي الدعم و الحماية الحكومية .

مفهوم التنافسية من وجهة نظر المؤسسة[٢]

قدرة المؤسسة عي عرض منتجات عالية الجودة بنفس تكاليف المؤسسة المنافسة أو بتكلفة أقل .

و تتوقف القدرة التنافسية على الصعيد الوطني أو على صعيد الشركات على إمكانية زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية، لذلك تتسم القدرة على تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بسعر السلع والخدمات وإنتاجها وتصديرها بأهمية أساسية في إطار الجهود الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية،لاسيما في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات النمو الذي تحركه الصادرات وسياسات تحرير التجارة، وبالتالي تدعو الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجهود البيئية سوف تنتهي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقليصها.

و تزعم النظرية الاقتصادية التقليدية أن القدرة التنافسية تتحقق على حساب الحماية البيئية و أن الأنظمة الوطنية تعوق النمو الاقتصادي، وقد شهدت معظم البلدان المتقدمة النمو في التصنيع والنمو الاقتصادي السريع قبل عصر الوعي البيئي الذي بدا في أواخر الستينات من القرن الماضي، وهكذا تطورت الصناعات الشديدة الاستهلاك للطاقة

---

(1) Michael J Enright .Forthcoming : ,London.Policiestowardregional clustering The globalzation of competition and localization ofcompetition : .(1999) . P5.

(2) Mark ingham DE boek :DEboek.Managementstratégique et compétitivité .)1995(P2.

والقطاعات الملوثة للبيئة في ظل نظم بيئية متساهلة تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بآثار التلوث البيئي، وقد أدى التزامن بين ارتفاع مستوى الدخل وتفهم الآثار البيئية إلى وضع معايير بيئية واعتمادها، ولو كان إنفاذها ضعيفا على المؤسسات التي كانت قائمة سابقا، فقد استفادت الشركات التي تأسست بعد إصدار هذه المعايير في البلدان المتقدمة من النمو في ظل أطر بيئية تنظيمية تقلص إلى أدنى حد الشكوك والتكاليف المرتبطة بالامتثال للمعايير البيئية، كما يقدم عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع حوافز واعانات ودعماً على صعيد البحوث الرامية إلى مساعدة الشركات وتشجيعها على الآستثمار في التكنولوجيات النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة.

دور الاتفاقيات الدولية في الحماية البيئية[١]

تلتزم الدول بضرورة توافق القوانين المحلية مع القانون الدولي ، فعندما تصادق دولة علي معاهدة تسمو علي القانون الداخلي ، بحيث يمكن للمعاهدة أن تصبح جزءاً من القانون الداخلي للدولة .

و لقد ساهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بلغت أكثر من ١٥٢ اتفاقية ، و أخذت العديد من القرارات ساهمت في في خلق اللبنات الأولي لقانون دولي للبيئة.[٢]

---

(١) دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية –المجلد ٩- العدد٢ السنة ٢٠٢٠ ص ٢٨٨.

(٢) صباح العشاوي ، المسؤلية الدولية عن الحماية البيئية ، دار الخلدوانية ،الجزائر ، ٢٠٠٩، ص ١١٣ .

الفصل الثاني
الآثار المترتبة علي التغيرات المناخية

تمهيد وتقسيم

يتناول هذا الفصل الآثار المترتبة علي التغيرات المناخية و ذلك في مبحثين وهما

المبحث الأول : أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية

المبحث الأول
أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي

تمهيد وتقسم

يتناول هذا المبحث أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي و ذلك في المطالب الآتية

المطلب الأول :أثر التغيرات المناخية علي التجارة الدولية

المطلب الثاني : أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة

المطلب الثالث :آثار مجهودات التكفل بحماية البيئة علي النمو الاقتصادي

المطلب الرابع : أثر الضرائب البيئية علي التنمية المستدامة

المطلب الخامس : العلاقة بين السياسة البيئة و القدرة التنافسية للدول

المطلب السادس : التوفيق بين السياسة البيئية و القدرة التنافسية للدولة

المطلب السابع :إطلالة علي بعض جهود حماية البيئة في مصر

المطلب الأول
أثر التغيرات المناخية علي التجارة الدولية

تؤثر التغيرات المناخية علي التجارة من خلال الإجراءات و التكاليف اللازمة لحماية البيئة، و هذه التكاليف عادة ما يكون لها تأثير علي القدرة التنافسية للدولة ، و أحياناً تؤدي إلي هجرة الصناعات الملوثة للبيئة ، فالدولة التي تفرض إجراءات بيئية صارمة يمكن أن يؤدي ذلك إلي إضعاف قدرتها التنافسية. (١)

وحيث إن التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الدول ولا تستطيع أى دوله العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي ، فلقد أولت الدول اهتماماً كبيراً بالقضايا البيئية ، و لقد تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية، بتبنيها لسياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، إما بتقييدها أو بتطبيق نوع من الحرية تجاه تدفق السلع والخدمات عبر حدودها، وفقا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها. (٢)

و تلعب السياسات التجارية الدولية دوراً هاماً في التعاون الدولي متعدد الأطراف، حيث أنها تحمل بطبيعتها مشاكل البيئة عبر الحدود،كما إن للاشتراطات البيئية تأثير واضح على الأهداف الاقتصادية للسياسات التجارية، فمن خلال الاشتراطات البيئية يمكن التأثير على التشغيل والعمالة، فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة، أو قد توقف بعض المنشآت عن العمل، وسيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمالة، ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية، أي على التكنولوجيا البيئية، أن

---

(1) OECD(1996) " Industrial Competitveness",OECD,Paris,p.15.

(٢) أحمد حسن عمر ، الحوار المتمدن ، المحور الإدارة و الاقتصاد ، العدد ٦٢٨١ – ٢٠١٩/٧/٥.

تخلق فرصا جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات، كما إن تضمين التكاليف البيئية إلى جانب تكاليف عناصر الإنتاج؛ قد يؤدي إلى حدوث تغير في طبيعة التخصص ومن ثم نمط الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة إذا حدث هذا التضمين من طرف واحد في معادلة التبادل بين الدول.[١]

(١) المرجع السابق

المطلب الثاني
أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة[١]:

يعود تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم بالسويد في عام ١٩٧٢،و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي أحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتهم .[٢]

ولقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة بشأن قضية البيئة، و اعتمد المؤتمر إعلان و خطة ستوكهولم ،الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها مع توصيات للعمل البيئي الدولي، كما أنشأ المؤتمر برنامج للأمم المتحدة يعمل فقط على القضايا البيئية بعد عشرين عاماً في في قمة ريو دي جانيرو التاريخية بالبرازيل عام ١٩٩٢، سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرق لوقف تلويث الكوكب واستنفاد موارده الطبيعية.

كانت "قمة الأرض" والتي استمرت لمدة أسبوعين ذروة عملية بدأت في ديسمبر ١٩٨٩، للتخطيط والتعليم والمفاوضات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مما أدى إلى اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ ، وهو توافق عالمي رسمي في الآراء بشأن التنمية والتعاون البيئي.

كان الأساس لجدول أعمال القرن ٢١ هو الإقرار بأن حماية البيئة تتطلب التعاون الدولي عبر الحدود. وكان جدول أعمال القرن ٢١ معني بأن يعكس إجماعًا دوليًا لدعم وتكملة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة. ودعا جميع الدول إلى

---

(١) علي دريوس ، الحوار المتمدن ، المحور الطبيعة، التلوث ، و حماية البيئة و حماية نشاط حركات الخضر ، العدد ٩٥٦ ،٢٠٠٤/ ٩/ ١٤ .

(٢) محمد عبد البديع ، اقتصاد الحماية و البيئة ،دار الأمين للطباعة ،مصر ٢٠٠١ ، ص ٣١٦ .

المشاركة في تحسين النظم الإيكولوجية وحمايتها وإدارتها بشكل أفضل وتحمل مسؤولية المستقبل بنهج تشاركي.

و في مؤتمر ريو التاريخي ، اعتمدت ١٧٢ حكومة (١٠٨ ممثلة برؤساء دول أو حكومات) ثلاث اتفاقيات رئيسية لتوجيه النهج المستقبلي للتنمية: جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو، وكذلك بيان مبادئ الغابات، وهي مجموعة من المبادئ لدعم الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

و في عام ١٩٩٧ عقدت قمة دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للبيئة ، تعرف أيضاً باسم" قمة الأرض + ٥ " و هو معني بدراسة تنفيذ أعمال القرن ٢١ و اقترحت برنامجاً لمواصلة التنفيذ .

و في عام ٢٠٠٢ و ضعت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج خطة عمل جديدة في الأعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ و استعرضت الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك .

و في عام ٢٠١٢ ، في ريو ،تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ،و تم إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة ؛ لتصبح الهيئة رفعية المستوي في العالم بشأن صنع القرار لصالح البيئة .

و في عام ٢٠١٣ ، و قبل عامين من تحقيق الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عقدت فعالية اسثنائية في نيويورك ، حيث وافقت الدول الاعضاء علي عقد قمة رفعية المستوي في ٢٠١٥ لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف ؛والتي من شأنها أن تبني علي الأسس التي حددتها الأهداف الأنمائية للألفية .

بعد عامين، في عام ٢٠١٥، أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال ٢٠٣٠ و أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .[١]

(١) آلاء عادل صلاح محمد ، " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي البيئة في مصر " ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠٢١ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

المطلب الثالث
آثار مجهودات التكفل بحماية البيئة علي النمو الاقتصادي

كما أن للنمو الاقتصادي آثاراً علي البيئة من حيث تلوث الهواء و المياه و تدهور خصوبة التربة ، فإن مشكلة تدهور البيئة و عدم حمايتها يؤثر أيضاً بالسلب علي النمو الاقتصادي ، وذلك لما لها من آثار علي تدمير البنيات التحية تحت طائلة الكوارث الطبيعية ، وبصفة عامة تكون العواقب وخيمة علي مستوي معيشة الإنسان نفسه مستقبلاً أو ما يسمي بالتنمية المستدامة ، كما أن عملية حماية البيئة قد تتطلب أموالاً طائلة ، و خاصة إذا كانت درجة التدمير البيئي وصل مستوي خطيراً ، قد تعيق من مجهودات النمو الاقتصادي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة ورفع المستوي المعيشي للسكان بصورة دائمة .

و يمكن إيجاز الآثار السلبية لتحقيق متطلبات البيئة علي النمو الاقتصادي فيما يلي:- [1]

١- **تهديد مستوي النمو الاقتصادي** : إن حماية البيئة بصورة شاملة يحتم الحذر في استخدام الموارد الطبيعية في العمليات الإنتاجية و خاصة الصناعية، و ربما توقف استخدام البعض منها لتفادي الإضرار بالبيئة أو نضوب مواردها ، كما أن تنفيذ سياسات حماية البيئة يحتاج إلي إنفاق مالي معتبر و بصورة دائمة و منتظمة ،و قد يكون علي حساب الاستثمارات الاقتصادية و الاجتماعية الضرورية لهذه البلاد ؛و هو ما يؤدي إلي التقلص في الإنتاج و بالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

---

(١) د. أحمد لمعي ،إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة ، مقاربة توفيقية، جامعة قاصدي مراح ، ورقلة – الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، ص ٩٢.

٢- **ارتفاع التكلفة الإنتاجية** :إن مجهودات حماية البيئة و تطويرها و التوعية بالشئون البيئية و القيام بالدراسات الخاصة بموضوع البيئة، و كذلك إدخال وسائل تكنولوجيا جديدة للتخفيف من الآثار الضارة البيئية؛ يؤدي إلي تضخيم تكلفة الإنتاج لدي الشركات الإنتاجية ؛ مما يسبب لها عبئاً مالياً إضافياً ، و قد ينتج عنه تفادي المستثمرين الاستثمار في مجالات معينة، و التي قد تكون استراتيجية للاقتصاد الوطني مثل الاستثمار في مواد البناء و الصناعات الاستراتيجية .

٣- **ارتفاع مستوي البطالة** : تؤدي الشروط الموضوعية علي استغلال الموارد الطبيعية، و كذلك زيادة الإنفاق علي حماية البيئة علي حساب الاستثمارات الاقتصادية؛ إلي تقلص حجم الإنتاج المحقق و بالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛ مما يزيد معدلات البطالة علي المستويات المعهودة قبل الإنفاق علي حماية البيئة .

٤- **الأثر علي الصادرات** : إن التقلص في الإنتاج و زيادة تكلفة الإنتاج الحاصلين بسبب ارتفاع حجم الإنفاق علي البيئة علي حساب النمو الاقتصادي ؛ قد يؤدي إلي انخفاض حجم الصادرات و تضرر الميزان التجاري ؛نظراً لانخفاض حجم الانتاج المحقق من جهة، و ارتفاع تكلفة المنتجات النهائية من جهة أخري .

المطلب الرابع
أثر الضرائب البيئية علي تحقيق التنمية المستدامة

عرف الاتحاد الأوربي الضرائب البيئية بأنها تلك الضريبة التي تكون قاعدتها وحدة مادية لشئ له تأثير سلبي مؤكد و محدد علي البيئة ، و تكون مصنفة في" النظام الأوربي للحسابات القومية و الأقليمية" علي أنها ضريبة .(١)

يري بعض الباحثون أن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا بتطبيق قانون ضريبي رادع وتحفيزي علي الأنشطة الصناعية الضارة بالبيئة ،تطبيقاً لمبدأ أنه علي الملوث دفع الثمن، و ذلك بتفعيل دور الضرائب البيئية علي انبعاثات المصانع المسببة للتلوث لتحقيق التنمية المستدامة للأسباب التالية :(٢)

١- إن التصنيع هو مفتاح التنمية الاقتصادي، و بالتالي فإنه من الأولي البدء بتطبيق الضرائب البيئية في مصر علي المنشآت الصناعية .

٢- هناك توافق بين السياسة الضريبية في مصر و ما هو معمول في الأمم المتحدة .

٣- بما أنه لا توجد ضرائب بيئية في مصر يوصي الباحثون بوجود نظام ضرائب بيئية في مصر.

٤- إن دور السياسة البيئية يتمثل في الحد من ظاهرة التلوث البيئي و كذلك آثار التلوث بهدف المحافظة علي المتغيرات البيئية ، و من المعروف أن للضرائب أغراض

---

(1) European Union, (2013), "Environmental taxes: A statistical guide", Publications Office of the European Union, Luxembourg. P 9

(٢) د. السيد عطيه عبد الواحد ، محمد كمال الدين أبوعجوة ، أمل حسن الديب ، إطار محاسبي مقترح لتفعيل دور الضرائب البيئية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تطبيقية علي بعض مصانع الطوب ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات و البحوث البيئية ، جامعة عين شمس ،المجلد الخمسون ، العدد الخامس ،الجزء الرابع ، مايو ٢٠١٢ ، ص ٢٦٧ .

عدة منها غرض اجتماعي ، و ذلك من خلال فرض ضرائب علي السلع و المود المضرة بصحة الإنسان .

٥- تسعي الدولة لتشجيع الاستثمار و تحفيز المستثمرين للاستثمار في مصر ،و يعد النظام الضريبي أحد أهم وسائل تشجيع أو طرد الاستثمار ، لذا ينبغي تفعيل دور الضرائب البيئية في مصر علي انبعاثات المصانع لتحقيق التنمية المستدامة[١].

و الضرائب يمكن أن تتخذ العديد من الصور و هي :[٢].

أ- الضرائب علي استغلال الموارد الطبيعية : مثل السلع الأولية (كالمياه و الغاز) بالإضافة إلي الأرض و مصادر الوقود الأحفوري .

ب- الضرائب علي منتجات الطاقة مثل الوقود الأحفوري (النفط و منتجاته و الغاز الطبيعي و الفحم) و الكهرباء و التي تدخل كسلع وسيطة في النقل و الصناعة أو تستهلك منزلياً .

ج- الضرائب علي وسائل النقل : و هي تفرض علي امتلاك أو استخدام النقل البري أو البحري أو الجوي ، وليست علي الوقود المستخدم في تسيرها ، إذ يخضع الوقود لفئة الضرائب علي الطاقة .

د- الضرائب علي التلوث : أي علي الانبعاثات و المواد التي يتم إطلاقها في البيئة نتيجة الأنشطة المختلفة ، مثل الغازات الملوثة للبيئة أو القمامة أو الضوضاء.

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(2) Jeanrenaud, Claude (Ed.), (1997), "Environmental policy between regulation and market", BirkhauserVerlag, Basel, Switzerland.P 36.

وقد طورت العديد من الدول الضرائب البيئية علي النحو التالي : [١]

أ- الضرائب الهادفة إلي الحد من الانبعاثات و النفايات الملوثة : و تتمثل في الضرائب علي الكربون و استهلاك الطاقة ،و الضرائب علي الأنشطة الملوثة للمياه ، و الضرائب علي النفايات الصلبة، و الضرائب علي المنتجات الملوثة للبيئة كالأسمدة و المبيدات .

ب- الضرائب المحفزة لإعادة التدوير :و تتمثل في الضرائب علي نفايات البطاريات و الضرائب علي عبوات التغليف .

ج- ضرائب لحماية الموارد الطبيعية : و تتمثل في الضرائب علي التنقيب علي المياه (حفر الآبار) و الضرائب علي صيد الأسماك و الحيوانات .

د- ضرائب أخري و تتمثل في الضرائب البيئية علي السياحة و حوافز الأبنية الخضراء و ضرائب الضوضاء و الضرائب العقارية .

و تعالج بعض الدراسات الاقتصادية الأساس الاقتصادي للضرائب البيئية من زاويتين الأولي باعتبارها ضرائب تصحيحة ، تستهدف دمج تكاليف التلوث البيئي ضمن تكاليف الإنتاج ، للتعبير عن التكلفة الإنتاجية الحقيقية للمنتج ، أما الثانية باعتبارها جزءاً من النظام الضريبي تحقق أهداف هذا النظام المختلفة ، المالية و الاقتصادية و الاجتماعية.[٢]

---

(1) Bilgin Mehmet H.; HakanDanis; Ender Demir and Ugur Can (Eds), (2017), "Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship", Proceedings of the 17th Eurasia Business and Economics Society Conference, Springer International Publishing p271.

(2) Williams III, Roberton C. (2016), "Environmental Taxation", National Bureau of Economic Research, Working Paper 22303.p 2-4.

المطلب الخامس
العلاقة بين السياسة البيئية و القدرة التنافسية للدول

ينطوي إصطلاح المنافسة علي مجموعة من العناصر المركبة من بينها تكاليف إنتاج المشروع ،و معدل الإنتاجية و القدرة علي الابتكار الفني و التكنولوجي ، و كذلك القدرة علي النفاذ إلي أسواق جديدة و التحكم في حجم التصدير.

و من الملاحظ أن بعض هذه العناصر يعتبر داخلي و تحت سيطرة المشروع و يستطيع أن يتحكم فيه ، بينما تعد العناصر الآخري و بصفة خاصة النفاذ إلي الأسواق الأجنبية من قبيل العناصر الخارجية و لو بصفة جزئية و بالتالي فإنها تتأثر باللوائح و التشريعات الوطنية و كذلك الأجنبية .

و يوجد لدي العديد من الاقتصاديين اعتقاد راسخ بوجود علاقة سلبية بين السياسات التي يمكن أن تتخذ من أجل إنتاج سلع نظيفة بيئياً و بين المنافسة الاقتصادية .[١]

كما أن التباين في نفقات الإنتاج بين المشروعات في الدول المختلفة نتيجة لاختلاف السياسات البيئية الوطنية ينعكس علي الوضع التنافسي لكل مشروع في مواجهة المشروعات الأخري ؛ وسينتج عن ذلك وجود تيار مقاوم للتحسينات و التشريعات البيئية إذا ترتب عليها زيادة في نفقات إنتاج المشروع ، و الأمر لا يتوقف عند هذا الحد و إنما ستؤدي شدة المنافسة بين الدول إلي سباق محموم بينها نحو القاع أو حدوث ما يسمي بالإغراق البيئي ، و نعني به قيام الحكومات بتبني استراتيجية بيئية غير صارمة من أجل زيادة صادرتها و جذب الاستثمارات الأجنبية الصناعية .[٢]

---

(1) Jaffe,A.et al (1995), "Enviormental Regulation and the competitiveness of Us Manufacturing : What does the Evidence tell us ?" , Journal of Economic Literature, Vol.33,pp.132-163.

(2) Bhagwati , j, and Hudec,R>(1996)."Fair trade and harmonization: prerquisites for free trade ?, MIT Press.Cambridge and London .

المطلب السادس
التوفيق بين السياسات البيئية و القدرة التنافسية للدولة

هناك العديد من السياسات التي يمكن من خلالها التوفيق بين السياسات البيئية و القدرة التنافسية للدول، و من هذه السياسات العمل علي تخفيف السياسة البيئية المعتمدة ، كفرض ضريبة بيئية منخفضة السعر ، و قد تجد هذه الوسيلة تبريرها عندما تريد الدولة فرض سياسة بيئية علي مراحل متعددة ، بحيث تعطي فرص للمشروعات المختلفة علي إعادة تكييفها مع المقاييس البيئية الجديدة ، و مع ذلك فإن هذه السياسة منتقدة من ناحية أن تخفيف صرامة السياسة البيئية من شأنه أن يقضي علي فعالية تلك السياسة في تحقيق هدفها و هو حماية البيئة .[١]

(١) د. محمد ابراهيم محمود الشافعي ، " السياسة البيئية و تأثيرها علي الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٢ .

المطلب السابع
إطلالة علي بعض جهود حماية البيئة في مصر[١]

مشروعات التحكم في التلوث الصناعي بوزارة الدولة لشئون البيئة
مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلةالأولى(١٩٩٧ـ ٢٠٠٧)

قام مشروع التحكم في التلوث الصناعي " المرحلة الأولي " بتحسين الوضع البيئي و مساعدة المنشآت الصناعية للتوافق مع القوانين البيئية ، و رفع الوعي بأعمية مكافحة التلوث الصناعي ، و ترويج مفهوم التكنولوجيا الأنظف التي يقصد بها استخدام التكنولوجيا بأقل قدر من الأضرار البيئية ، من خلال قرض البنك الدولي بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي ، حيث تم تنفيذ ٢٤ مشروع لمعالجة ملوثات الهواء و الصرف الصناعي .

كما تم تنفيذ مشروعات معالجة الصرف الصناعي للمنشآت الصناعية التابعة لصندوق حماية البيئة قطاع الأعمال العام الممول من بنك التعمير الألماني ١٩٩٧ - ٢٠٠٨

مشروع التحكم في التلوث الصناعي المرحلة الثانية (٢٠٠٧ـ٢٠١٣)

في المرحلة الثانية من مشروع التحكم في التلوث الصناعي تم التركيز علي محافظات القاهرة الكبري و الأسكندرية ، وذلك لأهمية مكافحة التلوث الصناعي بهذه المحافظات و ذلك لاحتوائها علي كثير من الصناعات الملوثة للبيئة و تمثل ٥٠ ٪ من إجمالي الصناعات بمصر، و قد تم إعداد الدراسات باختيار المناطق ذات الأولوية من حيث مدي التدهور البيئي ، وذلك في ضوء نتائج الرصد البيئي لنوعية الماء و الهواء .

---

(١) د. صفاء علي رفاعي ، التحديات البيئة و الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد الثامن و الأربعون ،ص٣٣٦ ، ٣٣٨ ،٣٣٩ ، ٣٤٤.

و قد تم التركيز علي المناطق ذات الكثافة العالية من حيث المنشآت الصناعية الضخمة التي ينتج منها أحمال كبيرة من الملوثات في نطاق محافظات القاهرة الكبري و الأسكندرية .

مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص و قطاع الأعمال الأعمال العام الصناعي و الممول من بنك التعمير الألماني : (٢٠٠٨ـ٢٠١٢).

يعد أهم الأهداف العامة للمشروع هي تمويل مشروعات مكافحة التلوث الصناعي بالمنشآت الكبري بالإضافة إلي الصغيرة و المتوسطة في مصر ، و بالأخص في محافظات الدلتا و الوجه القبلي و ذلك للوصول للتوافق التام مع القوانين البيئية.

و قد بدأ المشروع في يناير ٢٠٠٨ لتمويل استثمارات بيئية تقدر بحوالي ٢٦٠ مليون جنيه مصري تقدم للشركات من خلال حزم ميسرة (٢٠٪ منحة للصناعات الكبري و ٣٠ ٪ منحة للصناعات الصغيرة و المتوسطة) من إجمالي الاستثمارات دون اشتراط الحصول علي قرض .

مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ فى القاهرة الكبرى:

قامت الحكومة المصرية بالمشروع القومي "إدارة تلوث الهواء وَتَغَيُّر المناخ في القاهرة الكبرى" الممول بقرض من البنك الدولي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار و الذي تنفذه وزارة البيئة، بهدف الحد من انبعاث ملوثات الهواء وتغير المناخ في قطاعات حيوية بالقاهرة الكبرى، وتعزيز القدرة على الإدارة المثلي ومواجهة تلوث الهواء، وذلك بالتعاون بين وزارة البيئة وكلاً من وزارات التعاون الدولي والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتنمية المحلية والنقل والصحة والسكان، ومحافظات القاهرة والقليوبية والجيزة وهيئة النقل العام بالقاهرة.

المبحث الثاني
أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية

يتناول هذا المبحث أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية و ذلك في المطالب الآتية

المطلب الأول : أثر الاستثمار الأجنبي علي البيئة المناخية
المطلب الثاني : أثر النمو الاقتصادي علي البيئة المناخية
المطلب الثالث :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة
المطلب الرابع :العلاقة بين التحديات الاجتماعية و التحديات البيئية
المطلب الخامس : أثر تغير المناخ علي التنمية المستدامة

المطلب الأول
أثر الاستثمار الأجنبي علي البيئة المناخية(١)

اختلف وجهات النظر بشأن أثر الاستثمار الأجنبي علي البيئة، فيري البعض أن الاستثمار الأجنبي وسيلة تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات لنقل صناعاتها الملوثة نحو الدول النامية لاستغلالها كمدافن و الاستفادة من تراخي الدول المنظمة للمارسات التصنعية بها ، و يري البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلي تحسن البيئة بتلك الدول و ذلك عند إحاطة المناخ الاستثماري فيها بالأدوات و التنظميات القانونية التي تضمن تحقيق ذلك .

و بالتالي تبني العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و البيئة علي أحد فرضين :-

١- فرض ملاجئ التلوث.

يري البعض أن الدول النامية تعمد إلي تخفيض معاييرها البيئية حتي تستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي ؛و هو ما يؤدي إلي خلق ما يسمي بملاجئ التلوث، و يركز هذا الفرض علي إبراز رغبة الشركات متعددة الجنسيات في توطين استثماراتها في الدول التي تنخفض بها تكلفة انتاجها و تتحق بها كفاءة استثمارية أكبر في ظل

---

(١) الأمم المتحدة ، مؤتمرات التنمية المستدامة

الضوابط التنظمية السائدة ؛ لذلك فهي تفضل إقامة استثماراتها في هذه الدول حتي تستطيع استغلال مزاياها النسبية؛ من أجل تعظيم العائد علي الاستثمار .

و يشير هذا الفرض إلي أن تحرير التجارة و حركية رؤوس الأموال ؛ يؤدي إلي نقل و زيادة تركيز الصناعات الملوثة للبيئة من الدول ذات القوانين البيئية الصارمة إلي الدول التي تفتقر إلي مثل هذه القوانين .

و يعتمد هذا الفرض علي ثلاث أبعاد رئيسية و هي أن الاستثمار الأجنبي سوف يؤدي إلي نقل الصناعات الملوثة للبيئة للدول النامية ؛ و ذلك لتمتعها بميزة نسبية في انتاجها و لافتقارها إلي القوانين و الإجراءات التي تحافظ علي البيئة ، كما ان تزايد الإجراءات و القوانين الصارمة في الدول المتقدمة سيؤدي إلي إغراق الدول النامية بالتفايات الخطرة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، هذا إلي جانب نفاذ كبير من موارد الدول النامية و خاصة الموارد غير المتجددة مثل البترول و الغابات ؛ نتيجة لاستثمارات الشركات الأجنبية.

٢ـ النقيض لفرض ملاجئ التلوث

يوضح هذا الفرض أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية علي التنمية المستدامة في الدول النامية ،و يأتي ذلك من خلال نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة من الدول المتقدمة إلي الدول النامية التي تعتمد علي تقنيات انتاجية مدمرة للبيئة .

و بوجه عام هناك ست تأثيرات بيئة مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون ذات تأثير إيجابي أو سلبي و هي :-

١- تغير حجم النشاط الاقتصادي ؛نتيجة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي قد يكون ذو أثر سلبي إذا أدي إلي مزيد من التلوث ، وقد يكون ذو أثر إيجابي؛ إذا أدي إلي المزيد من الحماية البيئية نتيجة النمو الاقتصادي، و السياسة التنموية المحفزة

للعمليات الإنتاجية، و التكنولوجيا التي تفرز أكبر قدر من ممكن الملوثات لكل وحدة من المخرجات .

٢- نمو الدخل و الذي يتحول أثره إلي الإيجابية ،و ذلك عندما يوفر موارد مالية يمكن تخصيصها لبرامج حماية البيئة و العكس صحيح .

٣- التغير في هيكل النشاط الاقتصادي ،و المتمثل في تغيير الانشطة الاقتصادية أو الإنتاجية علي المستوي الكلي، إلي جانب التغييرات في الاستهلاك أو الاستثمار أو التأثيرات الجغرافية الناشئة عن تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هي قد تكون إيجابية إذا نتج عنها حفاظ علي البيئة و حمايتها من التدهور ، و قد تكون سلبية إذا نتج عنها استنزاف للموارد و تلويث للبيئة .

٤- التغيرات في استهلاك المنتجات ، فهي تكون إيجابية إذا نتج عنها تداول سلع بيئية صديقة للبيئة ، و تكون سلبية إذا نتج عنها استهلاك سلع ضارة للبيئة .

٥- انتشار التكنولوجيا ، حيث تكون إيجابية إذا نتج عن استعمال التكنولوجيا تخفيض معدل التلوث ، و تكون سلبية إذا نتج عن استعمالها زيادة معدل تلوث البيئة .

٦- التشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر تكون إيجابية من خلال تعزيز السياسات البيئية استجابة للنمو الاقتصادي،(و الذي ينعكس في تنامي الاستثمار الاجنبي المباشر)، أو من خلال إجراءات معينة تضمنها اتفاقيات استثمارية ، و تكون سلبية في حالة تراخي السياسات البيئة ؛بسبب وجود ضغوط علي السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات الاستثمارية.

المطلب الثاني
أثر النمو الاقتصادي علي البيئة المناخية

يعرف النمو الاقتصادي علي أنه معدل الزيادة في الإنتاج أو في الدخل الحقيقي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة ، و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدي استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال هذه الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية كلما زادت معدلات النمو في الدخل القومي، و العكس صحيح كلما انخفضت نسبة استقلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي[١] .

و مما لاشك فيه وجود علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي و الحفاظ علي البيئة و جاء في أطلس البنك الدولي لسنة ١٩٩٧ " أن المفهوم القديم للتنمية في مواجهة البيئة فتح المجال لنظرة جديدة عنوانها أن عناية أحسن بالبيئة ضرورة للتنمية المستدامة "[٢]

و يؤثر النمو الاقتصادي علي البيئة من عدة جوانب و هي:ـ

١ - تلوث المياه و ندرتها : يوجد أكثر من ٢ مليون حالة وفاة سنوياً إضافة كثير من الأمراض بسبب تلوث المياه ، كما أن نقص المياه و ندرتها قد ساهم في قلة النظافة و العديد من المشاكل الصحية ، حيث تعتبر صعوبة الحصول علي المياه و نقص الصرف الصحي أهم عاملين بيئيين يهددان صحة سكان الأحياء الفقيرة في كثير من الدول النامية، فإذا كان حوالي مليار شخص يشربون من مياه ملوثة و مليار آخر

---

(١) د. لطيفة لمطوش ،د. عبد السلام بلبالي ، د.بوبكر بكري ، أثر التدهور البيئي علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٠، قسم علوم التيسير ،جامعة أحمد دربالة الجزائر ، ص٢١٢.

(2) Michael P.Todaro. Economic Development, Addison Wesley Longman 7th edition, London 2000, P. 216.

يعاني من نقص خطير من المياه ، فإن هناك حوالي ١.٧ مليار ليس لديهم شبكة صرف للمياه ، وبسبب هذا النقص يلجأ الكثير من هؤلاء و خاصة في المناطق الريفية إلي أخذ احتياجاتهم من المياه في الأنهار و الوديان و القنوات المائية الأخري، و التي هي في كثير من الأحيان ملوثة بالمواد الكيميائية بالفعل الإنساني الناتج عن التلوث الصناعي .[١]

٢- تلوث الهواء : توجد علاقة طردية بين التصنيع و تلوث الهواء ،و تشير التقارير الصحية إلي أن التلوث الجوي مسئول عن ٤٠٠ و ٧٠٠ مليون وفاة سنوياً ، و خاصة في المناطق الفقيرة المعرضة للهواء الملوث ، فبحسب منظمة الصحة العالمية فإن حوالي ١.٣ مليار شخص في العالم معرضون لتنفس هواء ملوث، و أن أكثر من مليار شخص يعيشون في مناطق ذات مستويات عالية من غاز ثاني أكسيد السولفور ، و عادة ما تكون الحالات المرضية أكثر تعقيداً و خطورة لدي السكان الفقراء في الدول النامية بسبب سوء التغذية وتردي الصحة العامة للأشخاص خاصة الأطفال منهم .[٢]

٣- تدهور خصوبة الأراضي الزراعية : يؤدي النمو الصناعي و التوسع العمراني دون قيود و حذر إلي تدهور خصوبة الأراضي الزراعية ؛مما يؤدي إلي انخفاض كمية الغذاء لدي المزارعين و ارتفاع احتمال تعرضهم لحالة الجفاف.[٣]

---

(١) د. أحمد لمعي ، ،إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(2) World Bank,Theannul report on world development, 1992. NewYork, 1992. P102.

(٣) المهني عبد الرحمن أبا الخليل ، قواس محي الدين ، النظم البيئية و الإنسان ، دار المريخ للنشر ،الرياضي ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٥.

وقد بدت آثار هذه التغيرات جلية في السنوات الأخيرة في شكل كوارث طبيعية و مناخية،كما زادت حالات التشوهات الخلقية وسرطان الجلد الذي زادت حالاته بحوالي ٣٠٠ حالة إضافية سنوياً ،و الانعاكاسات الاقتصادية لهذه التغيرات كثيرة منها الدمار الحال في الاستثمارات الساحلية ،و هو ما يؤثر أيضاً علي السياحة الشاطئية بسبب الارتفاع الناتج في منسوب البحر، بالإضافة إلي الآثار السلبية علي الإنتاجية الزراعية و كذلك علي السلسلة الغذائية البحرية .[١]

(١) الصيرفي محمد ،السياحة والبيئة ، دار الفكر الجامعي ،الأسكندرية ،٢٠٠٧ ص ٨٨ .

المطلب الثالث
دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من عدة أبعاد و ذلك علي النحو التالي :

البعد الاقتصادي

أجمعت معظم الدراسات و النظريات التي خاضت في الأسباب المؤدية إلي تحقيق النمو الاقتصادي علي الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة و الحكومية بصفتها خالقة للدخل ،من خلال زيادة قيمة الناتج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،علي كل من المدي القصير و الطويل ، ويبرز دور الاستثمارات الأجنبية في هذا الشأن نظراً لرؤوس الأموال الضخمة التي تتميز الشركات متعددة الجنسيات بامتلاكها نسبياً .

و تتسم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بالتعقيد، حيث انه يعزز التراكم الرأسمالي من خلال تشجيع اندماج المدخلات و التكنولوجيا في القطاع الإنتاجي للدولة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن كفاءة الشركات المحلية .

و تعد الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الرئيسي لمشاريع البحث و التطوير علي الصعيد الدولي ، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر السبيل الذي تطرقه الدول النامية لتتيح لها فرص الاستفادة ، حيث أنه يتيح لها فرص الوصول إلي أحدث وسائل التكنولوجيا، و لإنتاج خدمات و منتجات ذات كفاءة بيئية عالية و قيمة مضاعفة ،بالإضافة إلي رفع مستوي الأداء و خلق مهارات جديدة و رعاية ثقافة الابتكار بها ،و هو ماينتج عنه رفع مستوي الدولة المضيفة للاستثمار صناعياً وتكنولوجياً، بشكل ينعكس بقدر كبير علي تطوير الهيكل الانتاجي للاقتصاد ،و منحه مزايا تنافسية من حيث التكلفة والجودة و الملاءمة البيئية[1]

(1) Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang. Adam R. Cross, "FDI regional differences and economic growth; panel data evidence

البعد الاجتماعي

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في التأثير علي الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة ،من خلال التأثير علي العمالة و سوق العمل في الدولة المضيفة، فهو يسهم في خلق فرص عمل جديدة ، و يؤثر إيجابياً علي الأجور ، ويزيد من الكفاءة الإنتاجية للعمال .

و بالرغم من الآثار الإيجابية فهناك بعض الآثار السلبية لوجود تلك الشركات ، فهي تفضل الابتعاد عن التدريب و تكوين عمالة جديدة ، وبذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر حلولاً طويلة المدي لبطالة العمالة غير المؤهلة ، هذا إلي جانب تأثيرها المباشر علي السياسات الحكومية ،من خلال استعمال موقفها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي للضغط ،من أجل تكييف السياسات حسب مصلحتها و أهدافها .[١]

البعد المؤسسي

يتمثل البعد المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و الخبرة التقنية و الكفاءة و المهارات الإدارية ، و أيضاً إدخال التكنولوجيا الأنظف و الأحسن و الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة .[٢]

---

from china", transnational corporations, volume 11, UN, UNCTAD, April 2002.p 1-4.

(1) Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August, 2006.p 15-16.

(2) UNCTAD, making FDI work for Sustainable Development, united nation, New York and Geneva, 2004.p 11.

المطلب الرابع
العلاقة بين التحديات الاجتماعية و التحديات البيئية

إن التحديات الاجتماعية غير المذللة مثل البطالة(لاسيما في صفوف الشباب) والصحة و التعليم تجعل تذليل التديات البيئية أكثر تعقيداً ، ولا يزال فقر العاملين وسوء نوعية الوظائف يؤثران علي مئات الملايين من الناس في كافة أنحاء العالم ، في حين أن استشراء الافتقار إلي الحماية الاجتماعية الأساسية يزيد من استضعاف الكثيرين في وجه الصدمات البيئية و الاقتصادية، و في حين تبدو التحديات البيئية والاجتماعية مثبطة للهمم ، فإن التكاتف في التصدي لهما معاً يمكن أن يؤدي إلي نتائج إيجابية .

الاعتراف بالجانبين الاقتصادي و الاجتماعي للتغير البيئي

قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في السنوات الأخيرة ،بنشر تقارير و اعتماد استراتيجيات تدعو إلي انتهاج طرق جديدة في تحديد و تحقيق التنمية، تقوم علي الاستدامة البيئية و الاقتصادات الأكثر ملائمة للبيئة كمبدأ رئيسي ، و خلصت هذه الهيئات إلي أن الاستثمار في البيئة بغية زيادة إنتاجها و حماية مخزونها من الموارد و استغلال خدماتها أمر لا غني عنه و ذو مغزي اقتصادي و يغزي النمو .[1]

---

(١) مكتب العمل الدولي جنيف ، التقرير الخامس ،التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء ، ص١ ..

المطلب الخامس
أثر تغير المناخ علي التنمية المستدامة

يمثل تغير المناخ أحد أهم القضايا البيئية على المستويين الوطنى والعالمي، نظراً لما ينطوى عليه من مخاطر اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. وقد حظيت هذه القضية باهتمام مبكر وبالغ فى مصر، وتعددت الجهود التى تبذلها الدولة لمواجهة تداعيات التغير المناخى والتكيف مع تأثيراته المحتملة على النظم البيئية والقطاعات الاقتصادية، وتبنت فى سياق هذه الجهود مجموعة مهمة من الاستراتيجيات وفى رأسها الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، وكذا السياسات التى شملت سياسة التنويع الاقتصادى والتركيز على الاقتصاد الأخضر تحت شعار «اتحضر للأخضر»، وسياسة تنويع مصادر الطاقة بالتركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة وتعزيز كفاءة الطاقة، وسياسة النقل المستدام، والتخطيط الحضرى المستدام، وغيرها.[(١)]

ولتحقيق الحياد المناخى فى الحالة المصرية كما وصلت إليه بعض الدراسات المقارنة المتطورة ، الأمر يتطلب الاتساق المتكامل والتنسيق الجامع بين حزمة من التشريعات والسياسات والمؤسسات ،للوصول إلى المعالجة الشاملة للآثار السلبية على عناصر المنظومة البيئية الإنسانية وعلى منظومة حقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة، وذلك لكفالة الأمن المناخى لكل من البيئة والتنمية المستدامة وجودة الحياة وجودة الإنسان على السواء. وبناء عليه ومع تزامن توصيات المؤتمر السادس والعشرين للأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية COP 26، وانعقاد المؤتمر السابع والعشرين للأطراف COP 27 فى شرم الشيخ نوفمبر القادم ٢٠٢٢. فالأمر وطنياً فى حاجة إلى معالجة تشريعية وتنفيذية متكاملة وحماية قانونية شاملة جامعة لمجابهة

---

(١) د. سحر مصطفي حافظ ، الإطار التشريعي و آليات تحقيق الحياد المناخي ، مجلة السياسة الدولية ،١٠-١١-٢٠٢٢ .

التداعيات البيئية والاجتماعية لظاهرة تغير المناخ وآثارها السلبية على المواطنين وأسرهم ومن يعاونهم، ومعيشتهم وأماكن وجودهم، وفرص عملهم ومصادر رزقهم، وإدارة مخاطرها الشديدة على التنمية المستدامة، ومواجهة كوارثها البيئية على جودة الحياة وجودة الإنسان، خاصة على الفئات الأكثر ضعفا من كبار السن والأطفال والنساء والأقل حماية والأكثر فقراً، وعلى المناطق الأشد ضررا من منظور مجتمعى يتضمن الأبعاد البيئية، والإدارية، والمؤسسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والصحية[١].

المنظومة التشريعية والتنظيمية[٢]

منذ إنشاء جهاز شئون البيئة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ ثم إعادة إنشائه برئاسة مجلس الوزراء بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة، صار الجهاز هو الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ويوصى باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الإقليمية المتعلقة بالبيئة، وي المختص بإعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات ،وأصبح مختصاً بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة.

وفيما يلى بيان بتلك الكيانات المشار إليها، وتاريخ إصدارها الزمنى على النحو الترتيبى التالى:-

---

(١) د. سحر حافظ، تصور مقترح لمواجهة التداعيات الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ بعنوان: «تغير المناخ وأثره على البيئة الاجتماعية»، المواجهة / الحماية، ٢٠٢٢.

(٢) الصندوق السياديفى مواجهة تغير المناخ، اليوم السابع، ٢٢ أبريل ٢٠٢٢.

أ ـ المجلس الوطنى للتغيرات المناخية بقرار رئيس مجلس الوزراء ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥.

ب ـ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩ باعتبار (المجلس الوطنى للتغيرات المناخية) المنشأ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥ هى الجهة الوطنية المعنية بملف التغيرات المناخية.

جـ ـ صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية و الذي أنشئ بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨، وتم تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء صندوق مصر (صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية) بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠. وجاء إنشاء صندوق مصر السيادى كأحد الآليات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ما يمثل الذراع الاستثمارية للحكومة، موضحة أنه تم إنشاء صندوق مصر السيادى فى عام ٢٠١٨ وذلك فى إطار خطة الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

الخاتمة

و لقد توصل هذا البحث إلي النتائج والتوصيات الآتية :

النتائج :ـ

١ -الإدارة البيئية الرشيدة هي التي تضع مكونات البيئة و الحفاظ عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين الحفاظ علي البيئة و تحقيق التنمية الاقتصادية بما يحقق التوازن بينهم

٢ -يتطلب الحفاظ علي البيئة مصادر مالية كبيرة لتصحيح التدهور الناتج عن التنمية الاقتصادية .

٣- الملوثون يجب عليهم دفع تكاليف المعالجة ، لكن الأهم هو منع التلوث .

٤ - ينبغي مشاركة القطاعين العام و الخاص في الحفاظ علي البيئة.

التوصيات :ـ

١ -ضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق و يحفز القطاع الخاص علي إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية .

٢ - إقرار سياسة بيئية متناسقة ترتكز علي منهجية واضحة تضع في اعتبارها الاهداف الاقتصادية و خطط التنمية المستدامة .

٣- ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي و التجاري في الأخذ بزمام المبادرة لتوفير المعلومات عن المعايير البيئية العالمية و اتاحتها للمنتجين لاسيما المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

٤ - توجيه السياسات الحكومية نحو الطاقات الابتكارية و البني التحتية و التكنولوجية و العمل علي الارتقاء بقدرات رأس المال البشري لتحقيق نتائج إيجابية في تحسين القدرات التنافسية.

المراجع

أولاً :المراجع العربية :ـ

الكتب والمراجع العامة :ـ

- آلاء عادل صلاح محمد ، " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي البيئة في مصر " ، جامعة الأسكندرية ، ٢٠٢١.

- د. السيد أحمد عبد الخالق ، " السياسة البيئية و التجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية و التجارة الدولية " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠.

- د. الصيرفي محمد ،السياحة والبيئة ، دار الفكر الجامعي ،الأسكندرية ،٢٠٠٧.

- المهني عبد الرحمن أبا الخليل ، قواس محي الدين ، النظم البيئية و الإنسان ، دار المريخ للنشر ، الرياضي ، ٢٠٠٥.

- حسن شحاته ، التلوث البيئي فيروس العصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩.

- صباح العشاوي ، المسؤلية الدولية عن الحماية البيئية ، دار الخلدوانية ،الجزائر ، ٢٠٠٩.

- د. عبد العزيز مخيمر ، " دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي ، .١٩٩٦.

- د. عبد المطلب بيصار ، "المعايير البيئية و أثرها علي القدرة التنافسية للمؤسسات" ، ٢٠٢٠.

- د. محمد ابراهيم محمود الشافعي ، " السياسة البيئية و تأثيرها علي الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤.

- عمر سعد عبد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ٢٠٠٨.

- محمد عبد البديع ، اقتصاد الحماية و البيئة ،دار الأمين للطباعة ،مصر ٢٠٠١

- بيزيد يوسف ،"الثقافة البيئية المهام و الأبعاد" ، رابطة الفكر و الإبداع ، ولاية الوادي ، الجزائر ، ٢٠٠٨

الرسائل العلمية :ـ

- كمال ديب ، " دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، مدخل بيئي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة العلوم الاقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٩ .

-محمد عباس، الآليات القانونية لمكافحة الجرائم البيئية الماسة بالبيئة البرية ،أطروحة دكتوراة ، كلية الحقوق ،ـ جامعة الجزائر ، ٢٠١٧-٢٠١٨،ص ١٠٠

- محمد معيفي ،آليات حماية البيئة العمرانية في التشريع الجزائري ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،٢٠١٣-٢٠١٤

الأبحاث والمقالات و الندوات :ـ

- د. أحمد دسوقي محمد اسماعيل ، الإدارة الدولية لقضايا البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ١٤٧ ، السنة الثامنة و الثلاثون ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢، ص ١٩٢

- د. أحمد لمعي ، جامعة قاصدي مراح ، ورقلة – الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة ، مقاربة توفيقية، ٥/ ٧/ ٢٠١٩

- أحمد حسن عمر ، الحوار المتمدن ، المحور الإدارة و الاقتصاد ، العدد ٦٢٨١ - الأمم المتحدة ، مؤتمرات التنمية المستدامة.

- د. السيد عطيه عبد الواحد ، محمد كمال الدين أبوعجوة ، أمل حسن الديب ، إطار محاسبي مقترح لتفعيل دور الضرائب البيئية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة

تطبيقية علي بعض مصانع الطوب ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات و البحوث البيئية ، جامعة عين شمس ،المجلد الخمسون ، العدد الخامس،الجزء الرابع ، مايو ٢٠١٢ .

- بودريع الصالحة، دور السياسات البيئية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية علي حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد ١٧

- د. سحر حافظ، تصور مقترح لمواجهة التداعيات الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ بعنوان: «تغير المناخ وأثره على البيئة الاجتماعية»، المواجهة / الحماية، ٢٠٢٢.

- د. سحر مصطفي حافظ ، الإطار التشريعي و آليات تحقيق الحياد المناخي ، مجلة السياسة الدولية ،١٠-١١-٢٠٢٢ .

- د. سحر مصطفي حافظ ، الإطار التشريعي و آليات تحقيق الحياد المناخي ، مجلة السياسة الدولية ،١٠-١١-٢٠٢٢.

- د. صفاء علي رفاعي ، التحديات البيئية و الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد الثامن و الأربعون .

- د. لطيفة لمطوش ،د. عبد السلام بلبالي ، د.بوبكر بكري ، أثر التدهور البيئي علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٠، قسم علوم التيسير ،جامعة أحمد دربالة الجزائر.

-دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية –المجلد ٩- العدد٢ السنة ٢٠٢٠.

- سناء عبد الغني ، "دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية علي تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية " ، المعهد العالي للدراسات المتطورة – القطامية ، مجلة السياسة و الاقتصاد ، ٢٠٢٢ .

- الصندوق السيادى فى مواجهة تغير المناخ، اليوم السابع، ٢٢ أبريل ٢٠٢٢.

- عدنان محمد عبد الوهاب ، معمر رتيب عبد الحافظ ، علاء عبد الحفيظ محمد ، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ،مجلة الحوث و الدراسات الأفريقية و دول حوض النيل ، جامعة أسوان ، المجلد (٤) ، العدد (١) ، العدد يناير ٢٠٢٢ م .

- علي دريوس ، الحوار المتمدن ، المحور الطبيعة، التلوث ، و حماية البيئة و حماية نشاط حركات الخضر ، العدد ٩٥٦ ،٢٠٠٤/ ٩/ ١٤.

- مكتب العمل الدولي جنيف ، التقرير الخامس ،التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء.

- وائل أبو طه : الضرر النووي (المفهوم و شروط التحقق) – دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية و التشريعات الوطنية –مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و القانونية ، المجلد ١٣ ، العدد ٢، دسمبر ٢٠١٦.

- وديع محمد عدنان ، " القدرة التنافسية و قياسها " ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الرابع والعشرون ، السنة الثانية ، ٢٠٠٣.

ثانياً : المراجع الأجنبية :ـ

المراجع الإنجليزية

Books:

- Ronald B. Mitchell, International Environmental Agreements: A Survey of Their Features, Formation, and Effects, Annual Review Environmental Resources, Vol. 28, 2003.
- Michael J Enright .Forthcoming : ,London.Policiestowardregional clustering The globalzation of Mark ingham DE boek :DE boek.Managementstratégique et compétitivité (1995).
- Jeanrenaud, Claude (Ed.), (1997), "Environmental policy between regulation and market", BirkhauserVerlag, Basel, Switzerland.
- Bilgin Mehmet H.; HakanDanis; Ender Demir and Ugur Can (Eds), (2017), "Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship", Proceedings of the 17th

Eurasia Business and Economics Society Conference, Springer International Publishing.
- Williams III, Roberton C. (2016), "Environmental Taxation", National Bureau of Economic Research, Working Paper 22303.
- Jaffe,A.et al (1995), "Enviormental Regulation and the competitiveness of Us Manufacturing : What does the Evidence tell us ?" , Journal of Economic Literature, Vol.33.
- Bhagwati , j, and Hudec,R(1996)."Fair trade and harmonization: prerquisites for free trade ?, MIT Press.Cambridge and London .
- Michael P.Todaro. Economic Development, Addison Wesley Longman 7th edition, London 2000.
- Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August, 2006.

Reports:

- Process and production methods conceptual fram work and consideration on use of based trade .3 measures www.oiilsoesd .org.
- Peter H. Sand, Institutions for Global Change: Whither Environmental Governance, Fifth Talloires Seminar on International Environmental Issues, 14 18 May 1989.
- American journal of international Law.
- European Union, (2013), "Environmental taxes: A statistical guide", Publications Office of the European Union, Luxembourg.
- World Bank,Theannul report on world development, 1992. NewYork, 1992.
- Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang. Adam R. Cross, "FDI regional differences and economic growth; panel data evidence from china", transnational corporations, volume 11, UN, UNCTAD, April 2002.
- UNCTAD, making FDI work for Sustainable Development, united nation, New York and Geneva, 2004.
- The impact of climate change on sustainable development.

- Dr: HaithamEisaElewaZahran.
- Law teacher at Al-Jazeera Higher Institute for Computer and Management Information Systems.
- Member of the teaching staff at the Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport.

References:

alkutub w almarajie aleama:-

• ala' eadil salah muhamad , " tathir alaistithmar al'ajnabii almubashir eali albiyat fi misr " , jamieat al'uskandariat , 2021.

• du. alsayid 'ahmad eabd alkhaliq , " alsiyasat albiyiyat w altijarat alduwaliat - dirasat tahliliat liltaathir almutabadal bayn alsiyasat albiyiyat w altijarat alduwalia " dar alnahdat alearabiat , 2000.

• du. alsayrafii muhamad ,alsiyahat walbiyat , dar alfikr aljamieii ,al'uskandariat ,2007.

• almihniu eabd alrahman 'aba alkhalil , quaas muhi aldiyn , alnuzum albiyiyat w al'iinsan , dar almiriykh lilnashr , alriyadii , 2005.

• hasan shihatih , altalawuth albiyiyu fayrus aleasr , dar alnahdat alearabiat , alqahirat , 1999.

• sabah aleashawii , almaswaliat aldawliat ean alhimayat albiyiyat , dar alkhulduaniat ,aljazayir ,2009.

• d. eabd aleaziz mukhayamar , " dawr almunazamat alduwliat fi himayat albiyat , dar alnahdat alearabiati, altabeat al'awalii , .1996.

• d. eabd almutalib biasar , "almaeayir albiyiyat w 'atharuha ealiu alqudrat altanafusiat lilmuasasasati" , 2020.

• d. muhamad abrahim mahmud alshaafiei , " alsiyasat albiyiyat w tathiruha eali alwade altanafusiu lilsaadirat alsinaeiat almisriat , dar alnahdat alearabiat , 2004.

• eumar saed eabd allah , muejam fi alqanun alduwalii almueasiri, diwan almatbueat aljamieiat , altabeat althaaniat , aljazayir 2008.

• muhamad eabd albadie , aqtisad alhimayat w albiyat ,dar al'amin liltibaeat ,misr 2001

• bizid yusif ,"althaqafat albiyiyat almahamu w al'abeadi" , rabitat alfikr w al'iibdae , wilayat alwadi , aljazayir , 2008

alrasayil aleilmia:-

• kamal dib , " dawr almunazamat alealamiat liltijarat fi tahqiq 'abead altanmiat almustadamat , madkhal biyiyun , risalat dukturat ghayr manshurat , jamieat aleulum alaiqtisadiat , fare naqud wabanuk , jamieat aljazayir , 2009 .

• -muhamad eabaas, alaliat alqanuniat limukafahat aljarayim albiyiyat almasat bialbiyat albariyat ,'utaruhat dukturat , kuliyat alhuquq , jamieat aljazayir , 2017-2018,s 100

• muhamad maeifi ,aliat himayat albiyat aleumraniat fi altashrie aljazayirii ,risalat majistir , kuliyat alhuquq , jamieat aljazayir ,2013-2014

al'abhath walmaqalat walnadawat :-

• d. 'ahmad dasuqi muhamad aismaeil , al'iidarat alduwliat liqadaya albiyat , majalat alsiyasat alduwaliat , muasasat al'ahram , aleadad 147 , alsanat althaaminat w althalathwun , alqahirat , yanayir 2002 ,s 192

• d. 'ahmad lamei , jamieat qasidi mirah , waraqlat - aljazayir kuliyat aleulum alaiqtisadiat w aleulum altijariat w eulum altasyir ,'iishkaliat alealaqat altanaqudiat bayn alnumui alaiqtisadii w himayat albiyat , muqarabat tawfiqia.

• d. 'ahmad lamei , jamieat qasidi mirah , waraqlat - aljazayir, kuliyat aleulum alaiqtisadiat w aleulum altijariat w eulum altasyir ,'iishkaliat alealaqat altanaqudiat bayn alnumui alaiqtisadii w himayat albiyat , muqarabat tawfiqiat,

• 5/7/2019

• 'ahmad hasan eumar , alhiwar almutamadin , almihwar al'iidarat w alaiqtisad , aleadad 6281-al'umam almutahidat , mutamarat altanmiat almustadamati.

• d. alsayid eatih eabd alwahid , muhamad kamal aldiyn 'abueajwat , 'amal hasan aldiyb , 'iitar muhasabi muqtarah litafeil dawr aldarayib albiyiyat fi tahqiq altanmiat almustadamat -dirasat tatbiqiat eali baed masanie altuwb , kuliyat altijarat jamieat eayn shams , kuliyat alhuquq jamieat eayn shams , majalat aleulum albiyiyat maehad aldirasat w albuhuth albiyiyat , jamieat eayn shams ,almujalad alkhamswun , aleadad alkhamis,aljuz' alraabie , mayu 2012.

• budarie alsaalihat, dawr alsiyasat albiyiyat fi rade w tahfiz almuasasat alaiqtisadiat eali himayat albiyati, majalat aiqtisadiaat shamal 'afriqia , aleadad 17

• du. sahar hafiz, tasawur muqtarah limuajahat altadaeiat aliaijtimaeiat walbiyiyat litaghayur almunakh bieunwani: <<taghayur almunakh wa'atharuh ealaa albiyat alaijtimaeiati>>, almuajahat / alhimayatu, 2022.

• du. sahar mustafi hafiz , al'iitar altashrieia w aliat tahqiq alhiad almunakhii , majalat alsiyasat alduwliat ,10-11-2022 .

• du. sahar mustafi hafiz , al'iitar altashrieia w aliat tahqiq alhiad almunakhii , majalat alsiyasat alduwliat ,10-11-2022.
• d. safa' eali rifaei , altahadiyat albiyiyat w alafaq almustaqbaliat liltanmiat almustadamat fi misr , majalat buhuth alsharq al'awsat ,aleadad althaamin w al'arbaewun .
• du. latifat limutawish ,da. eabd alsalam balbali , di.bubikr bakri , 'athar altadahwur albiyiyi eali alnumui alaiqtisadiu fi aljazayir dirasat qiasiat lilfatrat 1970 - ,2010 qism eulum altaysir ,jamieat 'ahmad dirbalat aljazayir.
• -dur alaitifaqiaat alduwaliat fi tahdid almaswuwliat ean al'adrar albiyiyati- majalat alaijtihad lildirasat alqanuniat w alaiqtisadiat - almujalad 9- aleadadu2 alsanat 2020.
• sana' eabd alghani , "dawr alailtizam bialaishtiratat albiyiyat alduwaliat eali tahsin alqudrat altanafusiat lisadirat almansujat almisria " , almaehad aleali lildirasat almutatawirat - alqatamiat , majalat alsiyasat w alaiqtisad , 2022 .
• alsunduq alsiyadaa faa muajahat tughayur almanakhi, alyawm alsaabiea, 22 'abril 2022.
• eadnan muhamad eabd alwahaab , mueamar ratib eabd alhafiz , eala' eabd alhafiz muhamad , dawr al'umam almutahidat fi himayat albiyat min altalawuth ,majalat alhawth w aldirasat al'afriqiat w dual hawd alniyl , jamieat 'aswan , almujalad (4) , aleadad (1) , aleadad yanayir 2022 m .
• eali dirius , alhiwar almutamadin , almihwar altabieatu, altalawuth , w himayat albiyat w himayat nashat harakat alkhadar , aleadad 956 ,2004/9/14.
• maktab aleamal alduwalii jinif , altaqrir alkhamis ,altanmiat almustadamat w aleamal allaayiq w alwazayif alkhadra'.
• wayil 'abu tah : aldarar alnawawiu (almafhum w shurut altahaquq) - dirasat muqaranat bayn alaitifaqiaat alduwaliat w altashrieat alwataniat -majalat jamieat alshaariqat lileulum alshareiat w alqanuniat , almujalad 13 , aleadad 2, disambir 2016.
• wdie muhamad eadnan , " alqudrat altanafusiat w qiasuha " , almaehad alearabiu liltakhtit , aleadad alraabie waleishrun , alsanat althaaniat , 2003.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٦٢٠
فروض البحث ٦٢٠
أهمية البحث ٦٢١
أهداف البحث ٦٢١
مشكلة البحث ٦٢١
منهج البحث ٦٢١
الدراسات السابقة ٦٢٢
خطة البحث ٦٢٢
الفصل الأول الملامح العامة للسياسة البيئية ٦٢٣
المبحث الأول ماهية السياسة البيئية ٦٢٤
المطلب الأول تعريف السياسة البيئية ٦٢٤
المطلب الثاني مميزات السياسة البيئية ٦٢٤
المطلب الثالث أهداف السياسة البيئية ٦٢٦
المطلب الرابع مفهوم الاشتراطات و المعايير البيئية الدولية: ٦٢٨
المطلب الخامس أسباب اختلاف الاشتراطات البيئية بين الدول ٦٣٢
المبحث الثاني دور القانون في تطبيق السياسة البيئية ٦٣٤
المطلب الأول دور القوانين و اللوائح الوطنية في الحماية البيئية ٦٣٤
المطلب الثاني دور الاتفاقيات الدولية في الحماية البيئية ٦٣٦
المطلب الثالث العلاقة بين المنظمات الدولية و معايير البيئة الدولية() ٦٤١
المطلب الرابع أثر المعايير البيئية علي القدرة التنافسية() ٦٤٣
الفصل الثاني الآثار المترتبة علي التغيرات المناخية ٦٤٦
المبحث الأول أثر التغيرات المناخية علي النمو الاقتصادي ٦٤٦
المطلب الأول أثر التغيرات المناخية علي التجارة الدولية ٦٤٧
المطلب الثاني أثر التغيرات المناخية علي التنمية المستدامة(): ٦٤٩
المطلب الثالث آثار مجهودات التكفل بحماية البيئة علي النمو الاقتصادي ٦٥٢
المطلب الرابع أثر الضرائب البيئية علي تحقيق التنمية المستدامة ٦٥٤
المطلب الخامس العلاقة بين السياسة البيئية و القدرة التنافسية للدول ٦٥٧

المطلب السادس التوفيق بين السياسات البيئية و القدرة التنافسية للدولة ٦٥٨
المطلب السابع إطلالة علي بعض جهود حماية البيئة في مصر() ٦٥٩
المبحث الثاني أثر التنمية الاقتصادية علي البيئة المناخية ٦٦١
المطلب الأول أثر الاستثمار الأجنبي علي البيئة المناخية() ٦٦١
المطلب الثاني أثر النمو الاقتصادي علي البيئة المناخية ٦٦٤
المطلب الثالث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة ٦٦٧
المطلب الرابع العلاقة بين التحديات الاجتماعية و التحديات البيئية ٦٦٩
المطلب الخامس أثر تغير المناخ علي التنمية المستدامة ٦٧٠
الخاتمة ٦٧٣
النتائج :ـ ٦٧٣
التوصيات :ـ ٦٧٣
المراجع ٦٧٤
REFERENCES: ٦٨٠
فهـــرس الموضوعـــات ٦٨٣